

## التموقع الجيوسياسي لتونس: بين الاكراهات الاقتصادية وأزمات السياسة

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

الديبلوماسية تختلف من ناحية المناورة والتفاوض على دائرة السياسة، التي تشتغل في تونس من خلال فاعليها كتشكيلات سياسية مُدرّبة على الطاعة أو مُتماهية مع رؤية وتصور عام لا يمكن تعديله. بصورة أوضح، يشتغل المكلفون بملف القرض التونسي والمساعدات المالية، وفق منطق التقاطع التام مع البرنامج السياسي دون تطويعه لفائدة تضيق حجم التناقضات وتوسيع دائرة المستعدين لمساعدة تونس ماليا واقتصاديا.

في سياق استعراض ما يمكن فهمه من المواقف الإقليمية والدولية وتجاوب الدولة التونسية، وخاصة الدور الإيطالي الذي تقوم به منذ فترة لصالح تونس، وما أسماه بعض المتابعين باللوبي الإيطالي، يبدو أن خطوط التماس بين الدولة التونسية والدولة الإيطالية قد تجاوزت حدود التطابق الديبلوماسي، لتقف عند نقاط تماس سياسي يشترك فيه البلدان في رؤية خاصة لملفات مثل الهجرة غير النظامية وما يعتبرانه تدخلات بعض القوى الدولية في ملفات حقوقية ومالية تهم الشأن التونسي. تبحث الدولة الإيطالية ضمن صلاحياتها السياسية على إعادة رسم تموقعاتها في الإقليم المتوسطي والشمال الإفريقي. فمن خلال إعادة ترسيم ملف الطاقة في ليبيا مع شركاء أمس {فرنسا وبريطانيا}، وخلق تفاهات مع القوى الفاعلة هناك {روسيا وتركيا}، مع الدعم السياسي والعسكري لبعض القوى السياسية الليبية؛ واصلت إيطاليا امتدادها 'الطاقي' في الاتجاه الجزائري من خلال إعادة بناء اتفاقية طاقة

تتواتر الأحداث والمواقف السياسية والديبلوماسية ذات الدلالة على إعادة رسم حدود التموقع الجيوسياسي لتونس. تتزامن كل تلك المخرجات الخطابية ومضامين ما يحصل في هذا السياق، مع أزمة اقتصادية خانقة جدا لم يعد من الممكن تأجيل حلها أو تجميد مُناقشتها ضمن أطر الحل النهائي. انطلقت بوادر الأزمة الاقتصادية منذ أوّل تأجيل للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، بمقتضى الرفض لحزمة الإصلاحات المُقترحة من قبل الصندوق، والتي أضحت اليوم شرطا رئيسيا لتحريك ملف القرض. جُوبهت تلك المطالب بموجة رفض من قبل رئيس الدولة رغم اقراره بأهمية إعادة تنظيم وهيكله بعض المؤسسات والهيكل العمومية التي لم تُعد تقوم بدورها الطبيعي في خلق وإنتاج الثروة. من المهم أن نُشير الى أن الهيكل العامة للاقتصاد التونسي، والمؤسسات ذات الصلة بدورة خلق الثروة وتحريك الاستثمار، تُعاني من خلل وظيفي وينسحب ذلك على النظام الاقتصادي التونسي المُعطل بِنويها. تحوّل الملف الاقتصادي التونسي الى ورقة ذهبية للمناورة والمزايدات السياسية، والتوظيف في سياق التموقع داخليا وخارجيا. حاولت الدولة التونسية أن تُحصّل دعما ماليا مُتعدد المصادر من خلال نوع من التقارب مع بعض الدول، ومن خلال المشاركة في مختلف الفاعليات واللقاءات الدولية والإقليمية؛ مثل القمة الصينية العربية والقمة الأمريكية الإفريقية، وغيرها من الاتصالات مع الدول الوازنة ماليا مثل دول الخليج العربي. غير أن أروقة

ضخمة جدا تُمكن البلدين من تنويع الخيارات الطاقية، وافتكاك مقعد مؤثر حول طاولة الدول المنتجة والمصدرة والمتحكمة في حجم وثمان الامداد الطاقية عالميا. ما بين ليبيا والجزائر، تمر السياسة والديبلوماسية الإيطالية عبر الأراضي التونسية من خلال ما عرضناه من حشد الدعم لملف القرض التونسي، وإقناع الجهات الدولية المانحة بضرورة فك العزلة المالية للدولة التونسية، مع التذكير -كجزء من الضغط الدبلوماسي- بخطورة موجات تدفق المهاجرين غير النظاميين من افريقيا جنوب الصحراء، وتسريب مفردات بين ثنايا الخطابات والمواقف، تُذكر بإمكانية تسلي أعضاء التنظيمات الإرهابية من دول الساحل والصحراء، أو تلك التنظيمات المسلحة التي تتخذ من مالي وغيرها ملجأ ومُنطلقا لنشاطها. تُظهر السلطة السياسية الإيطالية مُمثلة في شخص رئيسة الحكومة ووزير الدفاع والخارجية، انشغالا مُستمرًا بالسياق التونسي الراهن؛ إذ تتعدد اللقاءات والزيارات شبه الرسمية لتونس، آخرها زيارة رئيسة الحكومة الإيطالية في غضون هذا الأسبوع، والتي رُشح منها ما يُفيد تطابق المواقف الرسمية بين البلدين، وما تُؤكده رئيسة الحكومة الإيطالية من دعم وتنسيق مع المستشار الألماني 'أولاف شولتس' من ضرورة دعم تونس ماليًا وفق ما وقع تداوله عن تفاصيل اللقاء مع رئيس الجمهورية التونسية. تعود رئيسة الحكومة الإيطالية الى تونس يوم الأحد 11 جوان 2023 مع رئيسة المفوضية الأوروبية ورئيس الوزراء الهولندي من أجل ما تُسميه الحكومة الإيطالية بتمهيد الطريق لتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. لا يمكن للسياسة أن تُدار خارج دائرة التحالفات سواء أكانت مُعلنة أو مخفية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بملفات إقليمية



تتجاوز مُعطيات الداخل أو الإقليم، وتؤثر جوهريا في مصالح الدول المترابطة جغرافيا وسياسيا. ضمن هذا السياق من التحليل، يظهر أن الدولة الإيطالية قد نجحت في حشد دعم من قبل مجموعة من الدول الأوروبية لصالح موقفها ورؤيتها لدعم تونس، رغم أن هذا التحالف لا يزال غير مُعلن بحكم توازنات السياسة، واكراهات المسائل التي تتصل بالحرية والتزامات الدول بدعم الديمقراطية وغيرها. الا أن هذا 'التجميع الإيطالي لبعض من الدول التي تطرح نفسها كداعمة لتونس في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي، لا يُكمن له أن يُعفي الدولة التونسية من تحريك تموقعاتها الجغرافية السياسية في اتجاه الحلف المذكور، أو أن تجد نفسها بحكم الأمر الواقع، ضمن خارطة جيوسياسية مرسومة على وقع تحركات هذه الأطراف والدول. ربما تتضح صحة هذه القراءة بعد المؤتمر الذي تعتمزم تونس تنظيمه الى جانب الدولة الإيطالية ودول أوروبية وإقليمية أخرى حول ملف الهجرة غير النظامية، واللقاء الآخر الذي تُنظّمه فرنسا في قادم الأيام والذي يبحث نفس الملف.

ما يهم تونس في سياق الأحداث المتواترة والديبلوماسية المشفوعة بخطابات سياسية تُعلي من مسائل الاستقلالية وعدم التدخل، هو رهانات التماهي السياسي التام مع دول لها من المصلحة السياسية والقوة المالية والعسكرية، ما يسمح لها بإدارة صراعاتها والدفاع على مصالحها. يبقى السؤال مطروحا حول ما لتونس من قُدرة وقوّة على مجابهة سياقات الصراع والتموقع وكُلفته السياسية والمالية، ومن ثمة، حسابات الربح والخسارة ضمن خارطة سياسية مُتحوّلة وصراعات تظهر على امتداد المناطق في العالم. لا يبدو أن تونس ستخرج مُستفيدة من مثل هذا التكتل الإقليمي أو التنسيق مع إيطاليا وغيرها من الدول. حيث لا يلعب عدم تكافؤ القوى دورا إيجابيا فيما يهم مُستقبل تونس السياسي والاقتصادي، وذلك لعدة أسباب، نذكر منها:

تُمثّل هذه النقاط، ترجمة اقتصادية وديبلوماسية لعناوين الاكراه السياسي التي تُواجهها الدولة التونسية. لذلك، لن تكون مسارات التموقع السياسي التي تنخرط فيها الدولة التونسية بصورة تكاد تكون واضحة، مُنسجمة مع الصالح العام ومع المردود المالي والسياسي والاجتماعي الواجب ترتيبه من قبل الفاعلين السياسيين. لا شك أن أزمات الاقتصاد قد فتحت مساحات واسعة تمدّدت فيها السياسة، الا أن الفاعل السياسي محمول على حُسن إدارة الشأن العام وخاصة في ظل الأزمات الراهنة؛ ومن جهة ثانية، وجب على النخب السياسية أن تُقنع مُعارضها في الداخل والخارج بجدوى ومردودية برامجها، التي تسمح لها في صورة تحقيق المردودية المرجوة منها، من التفاوض حول شروط الإصلاح وإعادة الهيكلة، لا أن يكون حاصل كل ذلك بمثابة 'نجمة الشمال' التي تدور حولها كل سيناريوهات التموقع الجيوسياسي.

• ارتباط الدولة التونسية باتفاقيات مالية واقتصادية مع دول تستطيع تقديم أكثر مما تستطيعه الدولة الإيطالية.

• صعوبة الخروج من دائرة الديبلوماسية التقليدية التي بُنيت عليها مبادئ الجمهورية التونسية، والتي لا تزال مخزونا استراتيجيا أثبت فاعليته في مناسبات مُتعدّدة.

• ضيق هوامش المناورة التفاوضية مع الجهات الدولية المانحة، خاصة مع ارتباط الشركاء الاقتصاديين المباشرين لتونس مثل فرنسا وألمانيا، مع صندوق النقد الدولي والمنظومة المالية العالمية.

• طُغيان السياسي على الاقتصادي في ملف تونس المالي المعروض على الجهات الدولية المانحة، بحيث أصبحت الأزمة المالية تُدار ضمن أُطر التزامن بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي كما أظهرته تصريحات بعض الدول.

• استحالة التملص من الاتفاقيات الدولية المُوقّعة منذ عقود بين الدولة التونسية ودول ومنظمات أخرى عبر مختلف العالم. حيث تُؤطر هذه الاتفاقيات -وفق التزام تام من الدولة التونسية- مسائل إدارة وتنظيم الاقتصاد.

• عدم تقاطع مصالح تونس السياسية ضمن الإقليم الشمال افريقي والمتوسطي، مع تلك التي تُحرّك الدول المُنخرطة فيما يُسمّى دعم تونس ماليا واقتصاديا.

• عدم واقعية تصدير أزمات الاقتصاد التونسي نحو مفاصل السياسة الإقليمية والدولية التي لن تتخلّى تحت أي ظرف على مصالحها الخاصة ونقاطها الحمراء، وعلاقتها مع 'أعداء اليوم' سياسيا؛ مما يدفع بالدولة التونسية في مثل هذا السياق وفي صورة بروز أزمات بين هذه الأطراف، نحو تحمّل تكلفة سياسية وديبلوماسية لن نقدر على دفع ثمنها.